

بعد ارتفاعه 19%.. القمح الروسي يهدد رغيف المصريين بزيادة جديدة



السبت 29 أغسطس 2026 06:20 م

يفتح اضطراب إمدادات القمح المستورد، مع تصاعد الحرب الروسية الأوكرانية، الباب أمام موجة جديدة من ارتفاع أسعار الخبز في مصر، بعدما قفزت أسعار القمح العالمية بنسبة 19% خلال الشهر الحالي، وفق تقارير دولية

وتكشف الأضرار التي لحقت بالموانئ ومرافق تخزين الحبوب في منطقة البحر الأسود هشاشة سلاسل التوريد، بينما يترقب ملايين المصريين أثر ارتفاع النقل والتأمين والأسعار العالمية على تكلفة الرغيف خلال الأشهر المقبلة

ضغط متصاعد

وبحسب بيانات رسمية، استوردت مصر خلال النصف الأول من العام الحالي أكثر من 82% من احتياجاتها من القمح من روسيا وأوكرانيا، ما يجعل أي تعطل في الإمدادات مصدر ضغط مباشر على السوق المحلية

كما تستهلك البلاد نحو 20 مليون طن من القمح سنوياً، وتستورد قرابة 65% من احتياجاتها، فيما يستهلك المواطنون أكثر من 270 مليون رغيف يومياً، وفق أرقام أعلنها رئيس الوزراء مصطفى مدبولي

وفي بورصة شيكاغو، سجل القمح أعلى ارتفاع له منذ نحو 3 سنوات، بعدما زادت أسعاره خلال الشهر الحالي، وسط مخاوف من استمرار الصعود إذا اتسعت الهجمات وطالت منشآت التصدير والتخزين

ومن ثم، لا يتوقف أثر الحرب عند كميات القمح المتاحة، بل يمتد إلى أجور الشحن والتأمين ومدة الرحلات، وهي تكاليف يمكن أن تضغط على الموازنة وتزيد كلفة تدبير الاحتياجات الأساسية

لذلك، يراقب المستهلكون أي تحرك محتمل في أسعار الخبز، خصوصاً الخبز السياحي والفينو، بعدما أصبحت أسعار الدقيق الفاخر أكثر تعرضاً لتقلبات الأسواق الخارجية وتغيرات سعر الصرف وتكاليف التشغيل اليومية المتصاعدة

وعلى الرغم من اعتماد مصر الواسع على الواردات، فإن اضطراب الإمدادات لا يعني بالضرورة نقصاً فورياً في الأسواق المحلية، إذ يرتبط الأثر الفعلي بحجم المخزون وسرعة وصول الشحنات البديلة المتاحة

استيراد تحت الضغط

ومن جهته، قال وزير الزراعة علاء فاروق إن واردات مصر من القمح تراجعت إلى 12.5 مليون طن خلال العام المالي الحالي، مقابل 13.2 مليون طن في العام المالي السابق، بانخفاض يقارب 700 ألف طن

وأضاف فاروق أن وجود مخزون استراتيجي وزيادة الإنتاج المحلي يمكن أن يحدا من أثر اضطراب الإمدادات، لكنه حذر من ارتفاع الأسعار إذا طال أمد الحرب وارتفعت تكاليف النقل والتأمين الدولية

وأكد الوزير أن الاتفاقيات المصرية الروسية الخاصة باستيراد القمح لن تتأثر بارتفاع الأسعار في البورصات العالمية، في محاولة لطمأنة المستهلكين إلى استمرار تدفق الشحنات المنتظمة خلال الفترة المقبلة القريبة نسبياً

غير أن تراجع الواردات لا يلغي الحاجة إلى بدائل مستقرة، لأن انخفاض الكميات المستوردة قد يعكس تغيرًا في الطلب أو مصادر الشراء، ولا يضمن وحده تحصين السوق من موجات الغلاء الخارجية

وبحسب تقديرات رسمية، يظل الإنتاج المحلي غير كاف لتغطية الاستهلاك، ما يبقي مصر مرتبطة بحركة الأسواق العالمية وموائئ التصدير، ويجعل أي أزمة ممتدة اختبارًا لقدرتها على تنويع الموردين سريعًا وفعّالًا

ومن ناحية أخرى، قد يؤدي تأخر الشحنات أو ارتفاع كلفة التمويل إلى زيادة الضغط على المخازن، خصوصًا الصغيرة منها، التي تتحمل أجور العمال والطاقة والنقل قبل تحديد السعر النهائي للمنتج

ويقول عبد الله غراب، رئيس شعبة المخازن باتحاد الغرف التجارية، إن تأثير اضطراب الإمدادات على أسعار الخبز قد يظل محدودًا في الوقت الحالي، بسبب توافر مخزون استراتيجي يكفي عدة أشهر

ويضيف غراب أن المخزون القائم يمنح السوق فترة لامتناه الصدمة، لكنه لا يمنع انتقال الزيادة لاحقًا إذا استمرت الحرب، أو ارتفعت تكلفة الدقيق والطاقة، أو تعذر تأمين شحنات بديلة كافية

مخاوف الأشهر المقبلة

وفي المقابل، يتوقع الخبير الاقتصادي وليد جاب الله ارتفاعًا كبيرًا في أسعار الخبز خلال الأشهر المقبلة، إذا استمرت أزمة الإمدادات المرتبطة بالحرب الأوكرانية وتراجعت قدرة الأسواق على توفير البدائل المناسبة

ويدعو جاب الله إلى تحرك مبكر لدراسة البدائل قبل نفاد المخزون الاستراتيجي، مشيرًا إلى أن الاعتماد الأساسي على القمح الروسي والأوكراني يترك السوق عرضة لصدمة متزامنة في الإمداد والأسعار العالمية

ويرى الخبير أن تنويع مصادر الاستيراد لا يكفي وحده، بل يجب أن يصاحبه تقدير دقيق للاحتياجات، ومراجعة تكاليف التخزين، وربط خطط الشراء بمواعيد الحصاد والشحن لتقليل المفاجآت المحتملة مستقبلاً القريب

كذلك يلفت غراب إلى أن أسعار الخبز السياحي والفينو تتحرك وفق آليات السوق، ولذلك فإن ارتفاع الدقيق الفاخر قد ينعكس سريعًا على المنتج، حتى مع بقاء الخبز المدعوم تحت إدارة الدولة

وعلاوة على ذلك، يضغط ارتفاع القمح على المخازن من خلال نفقات الوقود والكهرباء والعمالة، ما يجعل أي زيادة في المادة الخام جزءًا من سلسلة أوسع قد تصل آثارها إلى المستهلك النهائي

وبناءً على ذلك، تبدو طمأنة المخزون مؤقتة ما لم تتوافر بيانات دورية عن الكميات الفعلية، ومواعيد الشحنات، ومصادرها، وكلفة شرائها، وهي معلومات تحدد قدرة السوق المحلية على مقاومة الصدمة المقبلة

وفي ظل استمرار الحرب، تظل مصر أمام معادلة صعبة، فالإبقاء على أسعار الخبز يرفع كلفة التدخل، بينما تمرير الزيادات إلى المستهلك يوسع أعباء المعيشة، خصوصًا للفئات الأكثر اعتمادًا على الرغيف المدعوم يوميًا

ومع ذلك، يظل توقيت أي زيادة رهينًا بتطورات الحرب وحجم المخزون وتكلفة الشحن، بينما لا تسمح المؤشرات الحالية بالجزم بموعد محدد، ما يجعل التصريحات المتعارضة سببًا إضافيًا لقلق المستهلكين المتزايد

وأخيرًا، لن يحسم مصير الأسعار حجم المخزون وحده، بل قدرة الجهات المعنية على تأمين بدائل سريعة، وزيادة الإنتاج المحلي، وضبط حلقات التداول، ومنع استغلال الأزمة لفرض زيادات غير مبررة مؤقتًا